IRAQI Academic Scientific Journals
Al-Rafidain Journal of Political Science
ISSN: 3006-7820 (Online) ISSN: 3006-7812 (Print)
R.J.P.S مجلة الرافدين للعلوم السياسية Al-Rafidain Journal of Political Science

♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦ University of Mosul ♦ College of Political Science ♦

Full Name, Academic Title & Institutional Affiliation:

Assistant Lecturer. Walaa Ali Farhan
Presidency of Al-Nahrain University, Ministry of Higher Education and Scientific Research-Iraq
Lecturer Dr. Ruqayia Karim Jarallah
Head of Community Development Department- Women's Affairs Directorate – Ministry of Education-Iraq

Corresponding author E-mail

walaa.ali@nahrainuniv.edu.iq

DOI: 10.33899/rjps.v2i3.61367

Keywords:

Presidential Systems,
Mixed Political Systems,
Constitutional Institutions,
Institutional Performance.

ARTICLE INFO

Article history:

Received:

February 6, 2026

Revised:

March 2, 2026

Accepted:

April 18, 2026

Available online:

June 1, 2026

Iraqi Academic Scientific Journals

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/533

Presidential and Mixed Political Systems and Their Impact on the Performance of Constitutional Institutions: A Study of Selected Models (Colombia – Taiwan – Poland)

Abstract

This research aims to analyze the impact of presidential and mixed systems on the performance of constitutional institutions, with a focus on the executive and legislative branches, through a study of selected models: Colombia, Taiwan, and Poland. The research starts from the question of the extent to which the nature of the political system affects institutional performance efficiency and the mechanisms of power distribution and interaction between constitutional authorities, especially in the context of political and social crises.

The study adopted a descriptive analytical approach and a case study approach, allowing for an in-depth understanding of each political experience in its constitutional, historical, and political context, away from strict comparisons. The research concluded that the performance of constitutional institutions is not only determined by the nature of the political system adopted, but is also influenced by the political context and level of stability, the nature of relations between authorities, and the ability of institutions to manage crises.

© 2025 RJPS, College of Political Science, University of Mosul

الأنظمة السياسية وأثرها في أداء المؤسسات الدستورية: نماذج مختارة (كولومبيا– تايوان– بولندا)

م. م. ولاء علي فرحان
رئاسة جامعة النهرين
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي–العراق
walaa.ali@nahrainuniv.edu.iq

م. د. رقيه كريم جارالله
مدير قسم التنمية المجتمعية –مديرية شؤون المرأة
وزارة التربية–العراق
ruqayhyasir@gmail.com

الملخص

تتناول هذه البحث تحليل العلاقة بين نمط النظام السياسي وبنية توزيع الصلاحيات الدستورية من جهة، ومستوى الأداء المؤسسي في عملية صنع السياسات العامة من جهة أخرى، من خلال مقارنة تطبيقية بين ثلاث حالات هي كولومبيا وتايوان وبولندا. وتعتمد البحث على المنهج المقارن المدعوم بالتحليل المؤسسي–الدستوري، بهدف استكشاف كيفية تأثير الترتيبات الدستورية الناظمة للعلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية على كفاءة الاستجابة المؤسسية في سياقات الأزمات السياسية. وتفترض البحث أن اختلاف نمط النظام السياسي (رئاسي/شبه رئاسي) ينعكس على أنماط التفاعل بين المؤسسات الرسمية، بما يؤثر في قدرة النظام السياسي على تحقيق الاستقرار واتخاذ القرار العام بكفاءة.

الكلمات المفتاحية :النظم الرئاسية، النظم المختلطة، المؤسسات الدستورية، الأداء المؤسسي.

المقدمة

تُعدُّ الأنظمة السياسية أحد المكونات الأساسية التي تحدد طبيعة الحكم وآلية توزيع السلطات في الدول، حيث تمثل نموذجًا يُترجم الإرادة الشعبية ويُنفذ السياسات العامة. ومن بين الأنظمة السياسية البارزة، يبرز النظام الرئاسي والنظام المختلط بوصفهما نموذجين رئيسيين تتبعهما العديد من الدول لتحقيق التوازن بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.

في هذا البحث، نسعى إلى تحليل هذين النظامين من خلال دراسة نماذج مختارة، تشمل كولومبيا وتايوان وبولندا، لتقديم فهم أعمق لطبيعة كل نظام وأبعاده التطبيقية. إذ يتميز النظام الرئاسي بتركيزه على استقلالية السلطة التنفيذية عن التشريعية، حيث يتولى رئيس الجمهورية دورًا محوريًا في إدارة شؤون الدولة. في المقابل، يسعى النظام المختلط إلى تحقيق توازن بين السلطات من خلال دمج عناصر من النظامين الرئاسي والبرلماني.

تختلف الحالات المدروسة من حيث نمط النظام السياسي، إذ تمثل كولومبيا نموذج للنظام الرئاسي، في حين تمثل بولندا وتايوان صيغًا مختلفة من النظم شبه الرئاسية، الأمر الذي يتيح تحليلًا مقارنًا لتأثير درجة ازدواجية السلطة التنفيذية على الأداء المؤسسي. وحيث يُستحضر النظام البرلماني هنا بوصفه نموذج مرجعي للمقارنة النظرية، دون أن يشكل جزءًا من الإطار التطبيقي للبحث.

أهمية البحث: تنبع أهمية هذا البحث من سعيه إلى تحليل أثر الترتيبات الدستورية المرتبطة بنمط النظام السياسي على جودة الأداء المؤسسي في عملية صنع السياسات العامة، إذ إن طبيعة توزيع الصلاحيات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظم الرئاسية وشبه الرئاسية تمثل متغير حاسم في تحديد كفاءة التنسيق المؤسسي، ومستوى المساءلة السياسية، وقدرة المؤسسات الرسمية على الاستجابة الفعّالة للأزمات، الأمر الذي يجعل من دراسة هذه الأنماط مدخل تحليلي لفهم التباين في مخرجات الحوكمة في سياقات سياسية مختلفة.

هدف البحث: تهدف البحث إلى استكشاف الكيفية التي تُطبق بها هذه الأنظمة في الدول المختارة، مع التركيز على التحديات التي تواجهها، والفرص التي تتيحها، ومدى ملاءمتها لخصوصيات كل دولة. كما ستتناول البحث الأبعاد التاريخية والسياسية والاجتماعية التي أثرت في تبني هذه النماذج وتطورها.

إشكالية البحث: تنطلق من إشكالية مفادها إلى أي مدى يؤثر نمط النظام السياسي سواء كان رئاسيًا أو مختلطًا، في طبيعة عمل المؤسسات التنفيذية والتشريعية، وذلك من خلال دراسة نماذج مختارة من كولومبيا وتايوان وبولندا؟

فرضية البحث: تفترض البحث أن أداء المؤسسات الدستورية يتأثر بطبيعة النظام السياسي المعتمد، وبالسياق السياسي والتاريخي لكل دولة، وأن دراسة النماذج التطبيقية تتيح فهماً أعمق لآليات عمل هذه النظم بعيدًا عن الطرح المقارن الصارم.

منهجية البحث: حيث تم استخدام منهج التحليلي النظمي لدراسة البحث فضلاً عن المنهج الوصفي.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة الى ثلاث مباحث تناول الاول الإطار المفاهيمي للنظم السياسية، والمبحث الثاني: أداء المؤسسات الدستورية في الأنظمة السياسية المعاصرة، ولننتهي الى المبحث الثالث: أداء المؤسسات الدستورية في النظم الرئاسية والمختلطة: دراسة تطبيقية لدول(كولومبيا– تايوان– بولندا).

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للنظم السياسية

المطلب الأول: النظام البرلمانية

النظام البرلماني هو أحد أنماط النظم السياسية الذي يقوم على مبدأ الفصل المرن بين السلطات، حيث تتداخل السلطات التنفيذية والتشريعية في عملهما ضمن إطار دستوري يحقق التوازن والمساءلة. يعتمد هذا النظام على مبدأ الديمقراطية التمثيلية، وهو ما يجعل البرلمان محور الحياة السياسية وصانع القرار الأساسي في الدولة. للنظام البرلماني خصائص وسمات تميزه عن غيره من النظم السياسية الأخرى ومن أبرزها ما يأتي (العنبكي، 2012، الصفحات :259–263):

أولاً: النظام البرلماني يمكن أن يكون ملكياً أو جمهورياً: على الرغم من أن النظام البرلماني كان قد نشأ وتطور أساساً في دولة ملكية (انكلترا)، إذ تحول النظام الانكليزي وعبر حقب زمنية طويلة من ملكية مطلقة يجمع الملك فيها السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية بين يديه إلى ملكية مقيدة يتولى السلطة الفعلية فيها البرلمان بعبارة أدق مجلس العموم المنتخب دون مجلس اللوردات المعين، لكن هذا النظام أضحى قابل للتطبيق في الدول الملكية والدول الجمهورية على السواء خلافاً للأنظمة الرئاسية والمختلطة التي تكون أنظمة جمهورية حصراً، وإذا كان النظام ملكياً يتولى الملك منصبه بالوراثة، أما إذا كان النظام جمهورياً يتم انتخاب رئيس الجمهورية من قبل البرلمان.

ثانياً: صلاحيات رئيس الدولة محدودة: لا يمارس رئيس الدولة – سواء أكان ملكاً يتولى منصبه بالوراثة أم رئيس جمهورية يتم انتخابه من قبل البرلمان سوى صلاحيات محدودة، وعلى ذلك فأنه غير مسئول، لأنه لا يباشر الحكم بنفسه، وهو بمثابة رمز لوحدة الدولة وسيادتها، وهو في أغلب النظم البرلمانية يمارس دور الحكم بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وتوجيه النصح والإرشاد لهما، كما هو الحال في انكلترا الموطن الأصلي لنشأة النظام البرلماني.

ثالثاً: ثنائية السلطة التنفيذية: في النظام البرلماني تنقسم السلطة التنفيذية إلى هيئتين، أما الهيئة الأولى فهي هيئة رئاسة الدولة، أما الهيئة الثانية فتتمثل بمجلس الوزراء – رئيس الوزراء والوزراء – وهنا يتميز هذا النظام عن كل من النظامين الرئاسي ونظام الجمعية كونهما يتسمان بوحدانية السلطة التنفيذية، وعلى الرغم من أن النظام المختلط يشترك مع النظام البرلماني بوجود رئاسة دولة– رئيس جمهورية– ورئاسة وزراء، ولكن ما يميز النظام المختلط هو أرجحية كفة رئاسة الدولة على حساب رئاسة الوزراء خلافاً للنظام البرلماني.

رابعاً: إسناد صلاحيات هامة إلى البرلمان: تشترك جميع النظم البرلمانية في إسناد صلاحيات هامة إلى البرلمان، كما تشترك تلك النظم أيضاً في تغليب خيار برلمان ذو مجلسين سواء أكانت الدولة مركزية أم لا مركزية أم اتحادية فدرالية. متقدمة أو نامية، لكنها تختلف في تقدير الصلاحيات المخولة لكلا المجلسين، ففي حين تكرس بعض الدساتير ظاهرة المجلسين المتساويين يعطي بعضها الآخر الغلبة لأحدهما على حساب الآخر.

خامساً: رئيس الوزراء هو المسئول التنفيذي: في كل النظم البرلمانية يكلف رئيس الدولة – رئيس جمهورية أو ملك – زعيم أو مرشح الحزب أو الكتلة الحائزة على أغلبية المقاعد المطلقة (150) في البرلمان بتشكيل الحكومة ويقوم الأخير بمهمة اختيار وزرائه من نفس الحزب أو التيار الذي ينتمي إليه، ولكن هذا ما يحصل في بريطانيا بفعل وجود نظام الثنائية الحزبية، أما في النظم السياسية ذات التعددية الحزبية فمن النادر أن يحصل حزب أو تيار على الأغلبية المطلقة، بل يحصل على أغلبية بسيطة، وبالتالي ينبغي أن يقوم الشخص المعني بتشكيل الحكومة بالائتلاف مع حزب أو تيار آخر وبذلك تكون الحكومة ائتلافية، وفي كل الأحوال يتولى رئيس الوزراء مسئولية مباشرة المهام التنفيذية بشكل كامل، فضلاً على المسئولية في إعداد وتوجيه ورسم السياستين الداخلية والخارجية، وفي الوقت الذي يكون مسئول – مع حكومته – أمام البرلمان، فله الحق في تقديم طلب إلى رئيس الدولة يقضي بحل البرلمان.

سادساً: الوزراء هم أعضاء في البرلمان: الأصل في النظام البرلماني أن يكون الوزراء من أعضاء البرلمان الأمر الذي يعزز التداخل والتعاون بين الهيئتين التشريعية والتنفيذية كما في بريطانيا والكويت، ولكن لما كان هذا الأمر يقلل من أهمية التوازن والتأثير المتبادل بين هاتين الهيئتين، لذا أقرت معظم النظم البرلمانية المعاصرة بضرورة أن يكون الوزراء من خارج البرلمان، وإن اقتضت الضرورة اختيار وزير أو عدد من الوزراء من أعضاء البرلمان فينبغي أن يتخلى هؤلاء عن عضويتهم تلك، كما في العراق حالياً.

سابعاً: السلطتان التشريعية والتنفيذية متوازنتان: في النظام البرلماني تكون السلطتان التشريعية والتنفيذية متوازنتان، إذ إن لكل منهما سلاح تشهره بوجه الأخرى عند الحاجة. فللسلطة التشريعية (البرلمان) التي تتولى مهمة منح الثقة للسلطة التنفيذية (الحكومة)، الحق في مراقبتها ومحاسبتها إلى الحد الذي تستطيع أن تسحب الثقة منها وإسقاطها، وبالمقابل – وكي لا يستأثر البرلمان بهذا السلاح – أعطى النظام البرلماني للحكومة الحق في حل البرلمان بعد تقديم طلب من رئيس الوزراء إلى رئيس الدولة (ملك أو رئيس جمهورية)، وذلك كي يتحقق نوع من التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية.

المطلب الثاني: النظام الرئاسية

بفصل النظام بشكل واضح بين السلطات الثلاث: التنفيذية، التشريعية، والقضائية، وهو نموذج يُعتبر من أقدم أشكال الحكم الدستوري. نشأ هذا النظام في الولايات المتحدة الأمريكية عقب استقلالها عن بريطانيا عام 1776، ومنذ ذلك الحين، أصبح نموذجًا سياسيًا مُتبنى في العديد من الدول مع تعديلات تلائم السياقات الوطنية المختلفة. خصائص النظام الرئاسي:

1. فصل السلطات: يقوم النظام الرئاسي على مبدأ الفصل بين السلطات، حيث تتمتع كل سلطة باستقلالية كاملة عن الأخرى. فالسلطة التنفيذية يُمثلها رئيس الدولة الذي يتولى منصب رئيس الحكومة أيضًا، بينما تُمثَّل السلطة التشريعية في البرلمان. ويضمن هذا الفصل منع تركيز السلطة في يد جهة واحدة. ويُعتبر هذا المبدأ أساسًا لضمان الديمقراطية والحفاظ على التوازن بين القوى داخل الدولة (أكيرمان، 2005، صفحة 20).

2. انتخاب الرئيس مباشرة من الشعب في النظام الرئاسي، يتم انتخاب رئيس الدولة مباشرة من الشعب لفترة محددة، غالبًا تتراوح بين أربع إلى ست سنوات، بحسب الدستور الوطني لكل دولة. يمنح هذا الأسلوب الرئيس شرعية مباشرة من الشعب، مما يعزز استقلاليته عن البرلمان ويجعل سلطته التنفيذية قوية (لينز، 1994).

3. صلاحيات واسعة للرئيس تولى الرئيس في النظام الرئاسي سلطات تنفيذية واسعة، تشمل تعيين الوزراء وكبار المسؤولين، وضع السياسات العامة، إدارة الشؤون الخارجية، والإشراف على تطبيق القوانين. كما أنه يُعد القائد الأعلى للقوات المسلحة في معظم الدول التي تتبنى هذا النظام (هنتنغتون،، 1991، صفحة 55).

4. عدم مسؤولية الرئيس أمام البرلمان لا يملك البرلمان في النظام الرئاسي حق إقالة الرئيس إلا في ظروف استثنائية محددة دستوريًا، مثل الخيانة العظمى أو انتهاك القوانين بشكل جسيم. وحتى في هذه الحالات، تخضع عملية الإقالة لإجراءات طويلة ومعقدة، ما يضمن استقرار السلطة التنفيذية (كاري، 1992، الصفحات 75–79).

5. الاستقلال التشريعي والقضائي تتمتع السلطتان التشريعية والقضائية باستقلالية عن السلطة التنفيذية. فالبرلمان يمارس دور التشريع ومراقبة الحكومة، بينما يضمن القضاء احترام الدستور والقوانين وحماية حقوق المواطنين (دوفيرجيه، 1980، الصفحات 165–187).

المطلب الثالث: النظام المختلطة

النظام المختلط هو نظام سياسي يجمع بين عناصر من أكثر من نظام حكومي واحد. يُعرف هذا النظام بقدرته على دمج خصائص الديمقراطية المباشرة والديمقراطية التمثيلية أو الجمع بين النظام الرئاسي والبرلماني لتحقيق التوازن بين السلطات. يعتمد النظام المختلط على توزيع السلطة بين أجهزة الدولة المختلفة، مثل السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، بهدف تحقيق التوازن بينها ومنع الاستبداد. من أبرز الأمثلة على هذا النظام، النظام السياسي في فرنسا، حيث يجمع بين النظام البرلماني والرئاسي. في هذا النموذج، يتم تقاسم السلطة التنفيذية بين رئيس الجمهورية، الذي يتمتع بصلاحيات واسعة، ورئيس الوزراء الذي يكون مسؤولًا أمام البرلمان (العنبكي، 2012، صفحة 283)، يتسم هذا النظام بخصائص رئيسية منها (الشكراوي، 2014):

1. تقاسم السلطة التنفيذية :يتم توزيع السلطة بين رئيس الدولة (مثل رئيس الجمهورية) ورئيس الحكومة (مثل رئيس الوزراء). يتولى الرئيس مهامّاً ذات طابع سيادي مثل الدفاع والعلاقات الخارجية، بينما يدير رئيس الوزراء الشؤون اليومية للحكومة.
2. دور البرلمان :البرلمان في النظام المختلط يمتلك دورًا قويًا في التشريع ومراقبة الحكومة. ومع ذلك، فإن علاقة الحكومة بالبرلمان تختلف بناءً على الصلاحيات الممنوحة لكلا الطرفين.
3. التوازن المؤسسي :يتميز النظام المختلط بدمج خصائص النظام البرلماني (مثل مساءلة الحكومة أمام البرلمان) والنظام الرئاسي (مثل انتخاب الرئيس بشكل مباشر من الشعب واستقلالية دوره).

المبحث الثاني: أداء المؤسسات الدستورية في الأنظمة السياسية المعاصرة

المطلب الأول: أداء المؤسسات الدستورية في كولومبيا

جمهورية كولومبيا جمهورية موحدة تضم 32 مقاطعة وعاصمة واحدة، وبما أن كولومبيا تتبنى نظام الحكم التمثيلي الجمهوري الديمقراطي، فإنها تُحكم من قبل ممثلين للشعب يُنتخبون بالاقتراع المباشر، ويتبنى البلد نظامًا يتألف من سلطات حكومية (تتمثل أساسًا في السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية)، كما يمتلك دستورًا مكتوبًا وهو المرجع الأعلى وهو دستور عام ١٩٩١، والذي عُدّل بدوره سنويًا تقريبًا حتى عام ٢٠٠٥، وسيتم توضيح الدستورية بالشكل الاتي:

الفرع الأول: المؤسسة التنفيذية في كولومبيا

اولاً: رئيس الجمهورية: يُعدُّ رئيس الجمهورية رمزاً للوحدة الوطنية، وعند أدائه اليمين للمنصب باحترامه للدستور والقانون، يتعهد بضمان حقوق وحريات جميع الكولومبيين، وحيث يُنتخَب رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات بأغلبية النصف بالإضافة إلى أحد الاقتراعات، بشكل سري ومباشر، يجريه المواطنون بالتاريخ الذي يلي الإجراءات التي يحددها القانون. إذا لم يحصل أي مرشح على تلك الأغلبية، تجرى دورة ثانية بعد ثلاثة أسابيع يشارك فيها فقط المرشحان اللذان حصلا على أكبر عدد من الأصوات في الجولة الأولى من الاقتراع السري. ويعلَن المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات رئيساً. كي يصبح المرشح رئيساً للجمهورية، ينبغي أن يكون كولومبياً بالولادة، ومواطناً ذا سمعة جيدة، وتجاوز الـ30 من العمر (المادة (188) والمادة (190)للدستور

الكولومبي1991 المعدل 2015، 1991 المعدل 2015). وان من اهم اختصاصات رئيس الجمهورية ندرجها بالآتي (المادة (200) والمادة (2015) و189 و212 239 و214 للدستور الكولومبي 1991 المعدل 2015.، 1991 المعدل 2015.):

1. "الرئيس مسؤول عن إصدار المراسيم التنفيذية اللازمة لتنفيذ القوانين وإدارة الأعمال التنفيذية.
2. "في حالات الطوارئ، يمكن للرئيس إصدار مراسيم لها قوة القانون، بشرط عرضها لاحقًا على الكونغرس للمصادقة عليها."
3. "الرئيس مسؤول عن العلاقات الدولية وإبرام المعاهدات، مع مراعاة المصادقة عليها من الكونغرس."
4. "الرئيس هو القائد الأعلى للقوات المسلحة ومسؤول عن الحفاظ على النظام العام."
5. "الرئيس يمكنه إعلان حالة الطوارئ أو الحرب بناءً على مبررات، مع إخطار الكونغرس والمحكمة الدستورية."
6. "يعين الرئيس الوزراء وكبار المسؤولين الحكوميين."
7. "يعين الرئيس قضاة المحكمة الدستورية بالتعاون مع المجلس الأعلى للقضاء."
8. "السلطات الممنوحة للرئيس خلال حالات الطوارئ تخضع لمراجعة المحكمة الدستورية."
9. الرئيس يمكنه الدعوة لاستفتاء شعبي في مواضيع وطنية مهمة (بما يتفق مع القوانين والضوابط).

ثانياً: الحكومة: تتألف الحكومة من رئيس الجمهورية والوزراء ومديري الإدارات. وهي السلطة التنفيذية العليا في الدولة (المادة 115 للدستور الكولومبي 1991 المعدل 2015). وتندرج اختصاصاتها بالآتي (المادة 115 و189 و209 و189 و211 و115 و121 و190 و135 للدستور الكولومبي 1991 المعدل 2015):

1. الرئيس يعين الوزراء وكبار الموظفين الإداريين.
2. الحكومة مسؤولة عن إدارة الشؤون العامة وتنفيذ القوانين. وهي تعمل كجهاز تنفيذي يمثل الدولة.
3. الإدارة العامة تخضع لمبادئ الكفاءة والنزاهة والشفافية، وتُسهم في تحقيق التنمية الوطنية.
4. الرئيس هو رأس الحكومة، ويملك سلطة تعيين وإقالة الوزراء.
5. "يمكن للوزراء تفويض بعض صلاحياتهم لمساعديهم، لكنهم يظلون مسؤولين أمام الرئيس.
6. تعمل الحكومة كجهاز متكامل. أي نزاعات أو تداخلات تُحل تحت إشراف الرئيس.
7. لا يجوز لأي مسؤول حكومي تجاوز سلطاته المحددة بموجب الدستور والقانون.
8. لا يُنهي تغيير الرئيس تلقائيًا عمل الوزراء، لكن الرئيس الجديد يملك صلاحية تغييرهم.
9. يمكن للكونغرس تقديم اقتراح سحب الثقة من أحد الوزراء، لكن لا يؤدي ذلك إلى استقالة الحكومة بأكملها.

الفرع الثاني: المؤسسة التشريعية في كولومبيا

تتكون السلطة التشريعية من مجلسين: مجلس النواب يتم انتخاب أعضائه على مستوى المقاطعات والدوائر الانتخابية، مجلس الشيوخ يتم انتخاب أعضائه على مستوى وطني، تمثل المؤسسة التشريعية نظامًا برلمانيًا مزدوجًا، يحدد الدستور عدد أعضاء كل مجلس وآليات انتخابهم وفق نظام انتخابي نسبي يهدف لضمان تمثيل عادل، وهي كل من الاتي:

اولاً: مجلس النواب: مجلس النواب عدد المقاعد الإجمالي: 188 مقعدًا. يتم توزيعها كالتالي:162 مقعدًا ويتم انتخابها على مستوى الدوائر الانتخابية الإدارية (32 دائرة انتخابية تمثل الإدارات، بالإضافة إلى العاصمة بوغوتا). يُنتخب أعضاؤه من خلال نظام التمثيل النسبي مع قوائم مغلقة، يُخصص عدد معين من المقاعد لكل دائرة انتخابية بناءً على عدد السكان، هناك دوائر انتخابية خاصة للمجموعات العرقية والأقليات (مثل السكان الأصليين والأفارقة الكولومبيين) وممثلين للمقيمين الكولومبيين في الخارج. تجري الانتخابات كل أربع سنوات الشروط للترشح: أن يكون المرشح مواطنًا كولومبيًا بالولادة. العمر الأدنى: 25 عامًا يوم

الانتخابات. ألا يكون المرشح محروماً من الحقوق المدنية والسياسية أو لديه سجل جنائي. اختصاصات رئيسية (المادة (176) والمادة (347) و174 و178للدستور الكولومبي 1991 المعدل 2015):

1. تشريع القوانين المحلية: يمارس سلطة تشريعية تتعلق بالقضايا الخاصة بالمقاطعات والمجتمعات المحلية.
2. الإشراف المالي: يتولى مناقشة واعتماد الموازنة العامة للدولة، إضافة إلى الإشراف على استخدام الأموال العامة.
3. محاكمة المسؤولين الحكوميين: يتمتع بصلاحيات تقديم التهم لرئيس الجمهورية والوزراء في حال وجود انتهاكات قانونية أو دستورية
4. التمثيل المحلي: يضمن تمثيل الجماعات المختلفة مثل السكان الأصليين، الأقليات العرقية، والجماعات الأفروكولومبية.

ثانياً: مجلس الشيوخ: يتكون مجلس الشيوخ من 100 عضو ينتخبون في دائرة انتخابية واحدة تشمل البلاد بأسرها. يتم انتخاب عضوين إضافيين لمجلس الشيوخ في دائرة انتخابية وطنية خاصة للسكان الأصليين، أن يكون المرشح مواطنًا كولومبيًا بالولادة. والعمر للترشيح: 30 عامًا يوم الانتخابات. أن يتمتع المرشح بكامل الحقوق المدنية والسياسية، وألا يكون محكوماً بجناية أو مُداناً بجرائم تمنعه من الترشح. تجري الانتخابات كل أربع سنوات. اختصاصات رئيسية: (المادة (150) والمادة (224) و174 و173للدستور الكولومبي 1991 المعدل 2015):

1. التشريع الوطني: إصدار القوانين ذات الطابع العام والمطبق على جميع أنحاء البلاد.
2. التصديق على المعاهدات الدولية: يتولى المجلس مناقشة والتصديق على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية.
3. الإشراف على الحكومة: مسؤول عن محاكمة كبار المسؤولين في الدولة، بمن فيهم الرئيس، عند ارتكاب جرائم تتعلق بالوظيفة.
4. التصديق على تعيينات معينة: مراجعة وتأكيد التعيينات التي يجريها الرئيس في مناصب عليا، مثل القضاة وأعضاء الهيئات الرقابية.

المطلب الثاني: أداء المؤسسات الدستورية في تايوان

تايوان المعروفة رسمياً بـ "جمهورية الصين" هي ديمقراطية ليبرالية ذات نظام سياسي شبه رئاسي (مختلط)، حيث يُنتخب الرئيس مباشرة كرأس للدولة، مع تداول سلمي للسلطة، وتحكمها حكومة تتمتع باستقلال إداري، وسيتم توضيح اهم مؤسساتها الدستورية بكل من الاتي:

الفرع الأول: المؤسسة التنفيذية في تايوان

سيتم ادراج المؤسسات التنفيذية في تايوان بكل من الاتي:

اولاً: رئيس الجمهورية: يجوز انتخاب أي مواطن من مواطني جمهورية الصين بلغ الأربعين من عمره رئيساً أو نائباً للرئيس. يجب أن يكون المرشح مقيمًا في تايوان لمدة لا تقل عن 15 عامًا، وأقام بها لمدة لا تقل عن 6 أشهر متتالية قبل تقديم طلب الترشيح. ويتولى الرئيس ونائب الرئيس مهام منصبهما لمدة ست سنوات، ويجوز إعادة انتخابهما لفترة ثاني ولا يُسمح للرئيس السابق بإعادة الترشح إذا أكمل فترتين رئاسيتين (المادة 45 و47 من دستور جمهورية تايوان لسنة 2005). ومن آليات انتخاب رئيس الجمهورية في تايوان:

1. الاقتراع العام المباشر: يتم انتخاب الرئيس ونائب الرئيس في تايوان من خلال تصويت شعبي مباشر من قِبَل المواطنين التايوانيين المؤهلين.
2. جولة واحدة من التصويت: على عكس بولندا، تُجرى انتخابات الرئاسة في تايوان بجولة واحدة فقط، والفائز هو المرشح الذي يحصل على أعلى عدد من الأصوات، بغض النظر عن نسبة الأغلبية.
3. الفوز بالأغلبية البسيطة: المرشح الذي يحصل على أعلى عدد من الأصوات يُعلن رئيسًا للجمهورية.

وفيما يأتي ندرج اهم اختصاصات رئيس الجمهورية:

1. اعلان الاحكام العرفية بموافقة المجلس التشريعي او بشرط تصديقه وعندما يرى المجلس التشريعي ضرورة لذلك يجوز له بموجب قرار.
2. يمارس الرئيس وفقا للدستور سلطة عقد المعاهدات وإعلان الحرب واحلال السلام.
3. يكون للرئيس القيادة العليا للجيش والبحرية والقوات الجوية للبلاد.
4. يصدر الرئيس القوانين ويصدر الأوامر وفقا للقانون بتوقيع المجلس التنفيذ.
5. في حالة حدوث نزاعات تتعلق باثنين او أكثر من اليوانات غي تلك المنصوص عليها الدستور، يجوز للرئيس ان يدعو الى اجتماع لرؤساء اليوانات المعنية للتشاور بهدف التوصل الى حل.
6. يعين الرئيس الموظفين المدنيين والعسكريين ويقيلهم وفقا للقانون.
7. يمارس الرئيس سلطات العفو والصفح واسقاط العقوبة ورد الحقوق المدنية.
8. رسمي ان يطلب من الرئيس رفع الاحكام العرفية التي سبق إعلانها.

ثانياً: الحكومة: المجلس التنفيذي هو أعلى جهاز إداري للدولة ويكون للمجلس التنفيذي رئيس ونائب رئيس وعدد من الوزراء ورؤساء اللجان والوزراء بلا حقيبة وحيث يعين رئيس الجمهورية نائب رئيس المجلس التنفيذي والوزراء ورؤساء اللجان والوزراء بلا حقائب بناء على توصية من رئيس المجلس التنفيذي فضلاً عن هذا يتم ترشيح رئيس المجلس التنفيذي، وبعد تأكيده من قبل المجلس التشريعي، يتم تعيينه من قبل رئيس الجمهورية (المادة 54 والمادة 56 و57 و59 من دستور جمهورية تايوان لسنة 2005). وفيما يلي اهم اختصاصات الحكومة:

1. يكون المجلس التنفيذي مسؤولاً أمام المجلس التشريعي
2. يقدم المجلس التنفيذي، قبل ثلاثة أشهر من بداية كل سنة مالية، إلى المجلس التشريعي مشروع قانون الميزانية للسنة المالية التالية.
3. تعمل الحكومة على تنفيذ السياسات العامة في مختلف المجالات (الاقتصادية، والاجتماعية، والتعليمية، والصحية، وغيرها)،
4. وتطبيق القوانين التي يقرها اليوان التشريعي.
5. تعمل الحكومة على وضع سياسات تنموية تهدف إلى تحسين جودة الحياة للمواطنين وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلاد.
6. يقدم المجلس التنفيذي، قبل ثلاثة أشهر من بداية كل سنة مالية، إلى المجلس التشريعي مشروع قانون الميزانية للسنة المالية التالية.
7. تُشرف الحكومة على إدارة العلاقات الخارجية، وتعمل على بناء وتعزيز العلاقات مع الدول الأخرى والمنظمات الدولية، وتعزيز مصالح تايوان على الصعيد الدولي.

الفرع الثاني: المؤسسة التشريعية في تايوان

وفقًا لدستور جمهورية الصين (تايوان) لعام 1947 المعدل في 2005، اليوان التشريعي هو هيئة أحادية المجلس تتكون من 113 نائبًا، يتم انتخابهم من خلال: التمثيل النسبي ودوائر انتخابية جغرافية ومقاعد مخصصة للأقليات العرقية، يهدف نظام المجلس الواحد إلى تبسيط عملية التشريع وتعزيز كفاءة الأداء التشريعي. وندرج اهم الاختصاصات للمؤسسة التشريعية فيما يلي:

1. سن القوانين: اليوان التشريعي هو الجهة الرئيسية التي تضع التشريعات.
2. إقرار الميزانية العامة: يناقش اليوان ويوافق على الميزانية السنوية للدولة.

3. استجواب الحكومة: يتمتع النواب بصلاحية استجواب أعضاء الحكومة ومراجعة سياساتها.
4. طرح الثقة: يمكن للبرلمان طرح اقتراح بحجب الثقة عن رئيس الوزراء، مما يساهم في تعزيز الرقابة على السلطة التنفيذية.

المطلب الثالث: أداء المؤسسات الدستورية في بولندا

النظام السياسي في بولندا هو جمهورية برلمانية ديمقراطية تمثيلية، تعتمد دستور 1997 الذي يكرّس الفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية)، سيتم توضيح السلطات بكل من الاتي:

الفرع الأول: المؤسسة التنفيذية في بولندا

اولاً: رئيس الجمهورية: يعُد رئيس جمهورية بولندا بمثابة الممثل الأسمى لجمهورية بولندا والضامن لاستمرارية سلطة الدولة، أي مواطن بولندي يبلغ عمره في موعد لا يتجاوز يوم الانتخابات 35 سنة، ويتمتع بالامتيازات الانتخابية الكاملة في مجلس النواب، يحق له الترشح للسباق في انتخابات رئاسة الجمهورية. ويجب دعم أي ترشيح من هذا القبيل، بجمع التوقيعات من 100,000 مواطن على الأقل ممن لهم حق التصويت في انتخابات مجلس النواب. وحيث ينتخب رئيس الجمهورية لمدة بقاء في المنصب فترتها 5 سنوات، ويجوز إعادة انتخابه لمدة واحدة أخرى فقط (المادة 126 و 127 لدستور جمهورية بولندا لسنة 1997 والمعدل 2006). وان اهم آليات انتخاب رئيس الجمهورية في بولندا ندرجها بالآتي:

1. الاقتراع العام المباشر: يُنتخب الرئيس في بولندا بالتصويت المباشر من قِبَل المواطنين البولنديين المؤهلين للتصويت.
2. الجولة الأولى من التصويت: إذا حصل أحد المرشحين على الأغلبية المطلقة من الأصوات (أكثر من 50%) في الجولة الأولى، يُعلن فوزه.
3. الجولة الثانية من التصويت: إذا لم يحصل أي مرشح على الأغلبية المطلقة في الجولة الأولى، تُجرى جولة إعادة بين المرشحين اللذين حصلا على أعلى نسبتين من الأصوات. ويتم إعلان الفائز بناءً على نتائج الجولة الثانية

وتبرز اهم اختصاصات رئيس الجمهورية في كل من الاتي:

1. يجوز لرئيس الجمهورية، عقد جلسة لمجلس الوزراء، بشأن مسائل معينة. وسوف يتولى رئيس الجمهورية رئاسة جلسة مداولات ومناقشات مجلس الوزراء آنذاك. وترشيح وتعيين رئيس الوزراء؛
2. على رئيس الجمهورية، كممثل للدولة في الشؤون الخارجية.
3. يتولى رئيس الجمهورية منصب القائد الأعلى للقوات المسلحة في جمهورية بولندا.
4. يمارس الرئيس مهامه وصلاحياته ضمن نطاق، وبموجب المبادئ المنصوص عليها في الدستور والقوانين، لتوقيع، أو رفض التوقيع، على مشروع قانون.
5. يجوز لرئيس الجمهورية توجيه رسائل إلى مجلس النواب أو إلى مجلس الشيوخ أو الجمعية الوطنية. ولا يجوز أن تكون تلك الرسائل موضع أي نقاش.
6. يصدر رئيس الجمهورية اللوائح والأوامر التنفيذية، وفقاً للمبادئ المنصوص
7. يصدر رئيس الجمهورية، خلال ممارسة سلطاته الدستورية والقانونية، القوانين الرسمية.
8. الأمر بإصدار قانون أو اتفاق دولي في دورية جمهورية بولندا للقانون (جيمنيك أوستاف).

ثانياً: الحكومة: يتكون مجلس الوزراء من رئيس مجلس الوزراء (رئيس الوزراء) والوزراء، يجوز أيضاً تعيين نواب لرئيس مجلس الوزراء من داخل مجلس الوزراء، يستطيع رئيس الوزراء وأي من نواب رئيس الوزراء أيضاً الاضطلاع بمهام أي وزير، ويجوز أيضاً تعيين رؤساء اللجان المنصوص عليها في القانون للانضمام لعضوية مجلس الوزراء، وترشيح وتعيين رئيس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية. ممارسة الأعمال، ضمن الحدود وبالوسائل المحددة في الدستور والقانون. ضمان تنفيذ السياسات المعتمدة من

قبل مجلس الوزراء وتحديد طريقة تنفيذها. والإشراف على الحكومة الذاتية المحلية (المادة 147 لدستور جمهورية بولندا لسنة 1997 والمعدل 2006).

الفرع الثاني: المؤسسة التشريعية في بولندا

وفقًا لدستور بولندا لعام 1997 المعدل في 2009، السلطة التشريعية تتكون من برلمان ثنائي المجلسين:

اولاً: مجلس النواب: تتم ممارسة السلطة التشريعية في جمهورية بولندا من قبل مجلس النواب ومجلس الشيوخ. يقوم مجلس النواب بممارسة الرقابة على أنشطة مجلس الوزراء ضمن النطاق المحدد في أحكام الدستور والقوانين. يتألف مجلس النواب من 460 نائباً. تتم الانتخابات لمجلس النواب بصورة شاملة، على قدم المساواة، بصورة مباشرة وتناسبية، وبالاقتراع السري. يتم اختيار مجلس النواب لمدة عضوية فترتها 4 سنوات. وتبدأ مدة عضوية مجلس النواب. يتم القيام بانتخابات مجلس النواب بأمر من رئيس الجمهورية في موعد لا يتجاوز 90 يوماً بعد انتهاء فترة 4 سنوات (المادة 95 و96 و98 لدستور جمهورية بولندا لسنة 1997 والمعدل 2006). وفيما يلي ندرج اهم اختصاصات مجلس النواب:

1. يقوم مجلس النواب بممارسة الرقابة على أنشطة مجلس الوزراء ضمن النطاق المحدد في أحكام الدستور والقوانين.
2. يمتع بصلاحية اقتراح ومراجعة وتعديل القوانين في بولندا. يتطلب إصدار القوانين موافقة الأغلبية، ثم يُعرض القانون على مجلس الشيوخ لمراجعته. يمتلك السيم أيضًا صلاحية تعديل القوانين القائمة وإلغائها حسب الضرورة.
3. صلاحية مناقشة واعتماد مشروع الميزانية السنوية، حيث تُعرض الميزانية على البرلمان ليوافق عليها ويصادق على توزيع النفقات والإيرادات.
4. الجهة الأساسية التي تمارس الرقابة على الحكومة. يمتلك صلاحية استجواب الوزراء ومسؤولي الحكومة بشأن القرارات والسياسات المتخذة.
5. لمصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية
6. سلطة اقتراح التعديلات الدستورية، لكن يتطلب إقرارها موافقة غالبية الثلثين داخل المجلس، بالإضافة إلى موافقة مجلس الشيوخ.
7. المصادقة على قرارات الحكومة بإعلان الحرب أو عقد اتفاقيات السلام، بالتنسيق مع الرئيس، وتحديد السياسات الدفاعية الأساسية.

ثانياً: مجلس الشيوخ: يتألف مجلس الشيوخ من 100 عضو، تجرى الانتخابات لمجلس الشيوخ بصورة، مباشرة، وبالاقتراع السري، يتم اختيار مجلس الشيوخ لمدة عضوية فترتها 4 سنوات، يتم القيام بانتخابات مجلس الشيوخ بأمر من رئيس الجمهورية في موعد لا يتجاوز 90 يوماً بعد انتهاء فترة 4 سنوات. وندرج اهم اختصاصات المجلس بالآتي (المادة 97 و 98 لدستور جمهورية بولندا لسنة 1997 والمعدل 2006):

1. يقوم مجلس الشيوخ بمراجعة مشروعات القوانين التي يصدرها مجلس النواب، وله صلاحية تعديلها أو رفضها.
2. لمجلس الشيوخ دور في الموافقة على تعيين بعض المناصب المهمة في الدولة، مثل القضاة في المحكمة الدستورية، والمجلس الوطني للإذاعة والتلفزيون
3. يتمتع مجلس الشيوخ بصلاحية اقتراح إجراء استفتاءات وطنية في قضايا مهمة بالتنسيق مع الرئيس ومجلس النواب.
4. يُشارك مجلس الشيوخ في عملية تعديل الدستور، حيث يتطلب إقرار أي تعديل موافقة الأغلبية داخل كل من مجلسي البرلمان، السيم والشيوخ.
5. يقوم مجلس الشيوخ بمراجعة القوانين المتعلقة بالميزانية، حيث يشارك في مناقشة ميزانية الدولة وتحديد أولوياتها المالية.

6. يُشارك مجلس الشيوخ في اتخاذ قرار إعلان الحرب أو إبرام معاهدات السلام بالتنسيق مع الرئيس ومجلس النواب.
7. يراجع مجلس الشيوخ مشاريع القوانين التي تتعلق بالحكم المحلي أو الحكم الذاتي الإقليمي، بما يسهم في تحقيق توازن بين الحكومة المركزية والإدارات المحلية.

المبحث الثالث: أداء المؤسسات الدستورية في النظم الرئاسية والمختلطة: دراسة تطبيقية لدول (كولومبيا– تايوان– بولندا)

المطلب الأول: اداء المؤسسات الدستورية في كولومبيا للدورة الرئاسية 2018–2022

يندرج أداء المؤسسات الدستورية في كولومبيا بكل من الآتي:

الفرع الأول: أداء المؤسسة التنفيذية

تعد كولومبيا دولة ذات تاريخ طويل ومعقد في مجال السياسة، حيث تميزت بمؤسسة تنفيذية قوية ذات تأثير كبير على مجريات السياسة الداخلية والخارجية. وفي هذه الدورة شهدت المؤسسة التنفيذية في كولومبيا تطورات هامة على مستوى الحكم والقيادة، لا سيما خلال الفترة الرئاسية (2018–2022) والتي شهدت تحولات سياسية مهمة وأثرت بشكل مباشر على أداء الحكومة وفعاليتها. الرئيس إيفان دوكي (2018–2022): في الانتخابات الرئاسية لعام 2018، فاز إيفان دوكي من حزب "الوسط الديمقراطي" اليميني، وذلك بعد حملة انتخابية ركزت على تعزيز الأمن ومحاربة الفساد وتعزيز الاقتصاد الكولومبي. إلا أن فترة حكمه كانت مليئة بالتحديات، وخاصة في مواجهة الاضطرابات الاجتماعية، والمعارضة السياسية، والصراعات مع الجماعات المسلحة، فضلًا عن تحديات الاقتصاد المحلي والتجارة الدولية، الأداء السياسي للمؤسسة التنفيذية في الدورة الرئاسية 2018–2022:

1. التعامل مع الاحتجاجات الاجتماعية: من أبرز التحديات التي واجهت الحكومة الكولومبية في فترة حكم إيفان دوكي كانت الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في 2019 وأوائل 2020. وقد كان سبب هذه الاحتجاجات الاستياء الواسع من السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي كان يروج لها الرئيس، بالإضافة إلى قضايا فساد مزعومة في مؤسسات الدولة. في 2019، خرجت مظاهرات ضخمة تطالب بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وقد تميزت ردود الفعل الحكومية باستخدام القوة، حيث استخدمت الحكومة الشرطة والجيش لتفريق الاحتجاجات، وهو ما أثار انتقادات من منظمات حقوق الإنسان الدولية (Human Rights Watch. World Report 2020: Colombia., 2020).
2. السياسات الاقتصادية: فيما يتعلق بالاقتصاد، عملت حكومة دوكي على تنفيذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية التي كان هدفها تسهيل بيئة الأعمال التجارية وجذب الاستثمارات. ومع ذلك، فقد تأثرت كولومبيا بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط العالمية، وكذلك بتداعيات جائحة كوفيد–19. كان لارتفاع مستويات البطالة وتزايد معدلات الفقر أثر كبير في الرأي العام، خاصة بين الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع. وبينما سعت الحكومة لزيادة النفقات العامة للاستجابة للأزمة الاقتصادية، كانت السياسات النقدية مثار جدل بين مؤيدي الحكومة ومعارضيها(Tovar, 2019) .
3. عملية السلام مع جماعات فارك: من القضايا البارزة في فترة حكم دوكي هي مسألة تنفيذ اتفاق السلام مع جماعة القوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك) الذي تم توقيعه في عام 2016 في عهد الرئيس السابق خوان مانويل سانتوس. ورغم التقدم الذي أحرزته كولومبيا في هذه العملية، فإن فترة حكم دوكي شهدت تعثرًا في تنفيذ بعض بنود الاتفاق، خصوصًا تلك المتعلقة بإعادة دمج المقاتلين في المجتمع. وقد انتقد دوكي بنود الاتفاق، متهمًا إياه بأنه لا يحترم تطلعات ضحايا النزاع الداخلي، ما أدى إلى تزايد الهجمات من قبل مجموعات مسلحة غير مشروعة(Sánchez, 2020) .
4. العلاقات الخارجية: في المجال الخارجي، حافظت حكومة إيفان دوكي على علاقة وثيقة مع الولايات المتحدة، خاصة في مجالات مكافحة المخدرات والأمن. وقد أعربت الحكومة الكولومبية عن رغبتها في تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي،

لكن في الوقت نفسه كانت العلاقة مع فنزويلا متوترة للغاية، حيث رفضت الحكومة الكولومبية اعتراف المجتمع الدولي بنظام نيكولاس مادورو وساندت المعارضة الفنزويلية. هذا التوتر السياسي انعكس على سياسة الهجرة، حيث استقبلت كولومبيا ملايين اللاجئين الفنزويليين(Colombia's Foreign Policy Under Duque." El Tiemp, 2020) .

5. الفساد والسياسات الداخلية: تعاني كولومبيا منذ فترة طويلة من مشاكل فساد مستشري في العديد من المؤسسات الحكومية. في فترة حكم إيفان دوكي، حاولت الحكومة اتخاذ بعض الإجراءات لمكافحة الفساد، ولكن هذه الإجراءات كانت محط انتقادات من قبل الأحزاب المعارضة والجماعات الاجتماعية. وتزايدت الشكاوى من تضارب المصالح، خاصة بعد انكشاف العديد من القضايا التي تورط فيها سياسيون من أحزاب الحكومة. وكان لهذه الفضائح تأثير كبير على الثقة العامة في الحكومة، مما دفع بالكثير من الكولومبيين للمطالبة بإصلاحات جذرية(Díaz, 2020) .

6. السياسات البيئية: على الرغم من الضغوطات المحلية والدولية للمحافظة على البيئة، فقد كانت حكومة دوكي تنتقد بشدة السياسات البيئية التي فرضها الرئيس السابق خوان مانويل سانتوس. خلال فترة حكم دوكي، تزايدت المشاريع المتعلقة باستخراج الموارد الطبيعية مثل النفط والتعدين، وهو ما أثار جدلًا بين الحركات البيئية والمنظمات غير الحكومية. وبالرغم من توقيع كولومبيا على اتفاقيات بيئية دولية، إلا أن هناك شعورًا بأن الحكومة تركز على النمو الاقتصادي على حساب حماية البيئة (Colombia's Foreign Policy Under Duque." El Tiemp، 2020).

الفرع الثاني: أداء المؤسسة التشريعية والتحديات التي تواجهها

1. الإصلاحات التشريعية: في الفترة البرلمانية الأخيرة، ركز الكونغرس الكولومبي على عدد من الإصلاحات الهامة التي تهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. من أبرز هذه الإصلاحات مشروع القانون الضريبي الذي قدمته إدارة الرئيس غوستافو بيترو. كان الهدف الرئيسي من هذه الإصلاحات زيادة الإيرادات الحكومية لتوفير الموارد اللازمة لتحسين الخدمات العامة. ومع ذلك، واجهت هذه الإصلاحات معارضة قوية من الأحزاب المحافظة والليبرالية، التي اعتبرت أن التعديلات الضريبية ستؤدي إلى عبء إضافي على الطبقة الوسطى والشركات الصغيرة والمتوسطة. وفقًا لدراسة نشرتها جامعة لوس أنديس، فإن الإصلاحات الضريبية شكلت تحديًا للحكومة بسبب الانقسام السياسي الحاد داخل الكونغرس، حيث تم تمرير أجزاء منها بصعوبة وسط مفاوضات معقدة مع الأحزاب المعارضة. أشارت البحث إلى أن هذا الانقسام السياسي عرقل اعتماد تشريعات أخرى، بما في ذلك مشاريع قوانين تتعلق بحماية البيئة وتعزيز حقوق الإنسان (Universidad de los Andes، 2023).
2. النزاعات السياسية وتأثيرها على التشريع: شهد الكونغرس الكولومبي خلال هذه الفترة البرلمانية حالة من الاستقطاب السياسي الحاد بين الكتل المؤيدة للحكومة والمعارضة. أدى هذا الاستقطاب إلى تعطيل عدد من التشريعات الرئيسية، حيث كانت المعارضة تقف في وجه العديد من المبادرات الحكومية المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية. من جهة أخرى، حاولت الكتل الموالية للحكومة الدفع بمبادراتها من خلال تحالفات برلمانية هشة. أبرز الأمثلة على ذلك كانت المناقشات حول قانون العمل الجديد، حيث واجه هذا المشروع مقاومة شديدة بسبب مخاوف من تأثيره السلبي على سوق العمل والشركات. وأشارت تقارير مؤسسة International Crisis Group إلى أن هذه الخلافات تعكس انعدام الثقة بين القوى السياسية المختلفة في البلاد (International Crisis Group، 2023).
3. الرقابة على الحكومة: لعب الكونغرس دورًا بارزًا في الرقابة على الحكومة، حيث تمت مساءلة عدد من الوزراء والمسؤولين الحكوميين حول قضايا تتعلق بالأمن والتعليم والصحة. ومع ذلك، انتقدت العديد من المنظمات المدنية أداء الكونغرس في هذا الجانب، مشيرة إلى أن الانقسامات السياسية أدت إلى استخدام جلسات الرقابة كأداة للضغط السياسي بدلاً من تعزيز المساءلة. في تقرير أصدرته منظمة Transparency International، تمت الإشارة إلى أن جلسات الرقابة لم تكن فعالة دائمًا بسبب

التركيز على قضايا سياسية أكثر من كونها تقنية. وأوصى التقرير بضرورة تحسين آليات الرقابة داخل الكونغرس لضمان الاستقلالية والحياد (Transparency International، 2023).

4. التحديات المؤسسية: تعاني المؤسسة التشريعية في كولومبيا من تحديات مؤسسية عميقة تؤثر على أدائها. من بين هذه التحديات ضعف التمثيل المناطقي لبعض المناطق الريفية والنائية، حيث تتركز القوى السياسية في المناطق الحضرية. هذا التوزيع غير المتوازن ينعكس في التشريعات التي قد لا تراعي احتياجات المناطق المهمشة. دراسة أجرتها جامعة Externado de Colombia أبرزت هذه المشكلة، مشيرة إلى أن 70% من التشريعات التي تم إقرارها خلال الفترة البرلمانية الأخيرة ركزت على القضايا التي تهم المناطق الحضرية، مع إهمال واضح للمناطق الريفية التي تعاني من ضعف التنمية وانعدام الخدمات الأساسية (Universidad Externado de Colombia، 2023).
5. الانفتاح والحوار الاجتماعي: شهدت الفترة البرلمانية الأخيرة خطوات لتحسين انفتاح المؤسسة التشريعية على المجتمع المدني. تضمنت هذه الخطوات تنظيم جلسات استماع عامة بشأن مشاريع القوانين الكبرى، مثل قانون المناخ وحماية الأمازون. ومع ذلك، أكدت المنظمات غير الحكومية أن هذه المبادرات لا تزال محدودة في إشراك الفئات الأقل حظًا، مثل السكان الأصليين والمجتمعات الريفية. في تقرير صادر عن مركز Cámara de Comercio de Bogotá، أن الكونغرس أحرز تقدمًا في تحسين الشفافية، لكن تنفيذ التشريعات ذات العلاقة ما زال يعاني من بطء بيروقراطي واضح (Cámara de Comercio de Bogotá، 2023).

المطلب الثاني: اداء المؤسسات للدولة تايوان

يندرج أداء المؤسسات الدستورية في تايوان بكل من الاتي:

الفرع الأول: أداء المؤسسة التنفيذية

دولة تايوان، المعروفة رسميًا بجمهورية الصين(ROC) ، هي دولة جزيرة في شرق آسيا، تُعد واحدة من أنجح الديمقراطيات في المنطقة. منذ أن تولت تساي إنغ–وين منصب الرئاسة في عام 2016، شهدت الحكومة التايوانية مجموعة من التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى توترات مع الصين، التي تُعد تايوان جزءًا من أراضيها. في هذه الفترات، لعبت المؤسسة التنفيذية في تايوان دورًا محوريًا في توجيه السياسة الداخلية والخارجية للدولة(Journal of Democracy, 2019) .

1. السياق السياسي وتشكيل الحكومة التايوانية: تايوان تعتمد على نظام ديمقراطي رئاسي، حيث يتم انتخاب الرئيس بشكل مباشر من قبل الشعب لولاية مدتها أربع سنوات. مع فوز تساي إنغ–وين في 2016، شهدت الحكومة التايوانية تحولًا نحو سياسات أكثر تأكيدًا على الهوية التايوانية المستقلة، وهو ما أثار خلافات مع الصين التي تسعى إلى ضم تايوان إليها. بالإضافة إلى الرئيس، يوجد منصب رئيس الوزراء الذي يشرف على تنفيذ السياسات، وينتمي عادة إلى الحزب الفائز في الانتخابات (International Crisis Group، 2020).
2. السياسة الاقتصادية: النمو والابتكار التكنولوجي إحدى أبرز سياسات الحكومة التايوانية منذ 2016 كانت دعم الابتكار التكنولوجي وتعزيز قدرات الاقتصاد الرقمي .برنامج "إعادة التصنيع"، الذي أطلقته الحكومة في عام 2016، يهدف إلى إعادة بناء الصناعة التايوانية من خلال التركيز على التكنولوجيات المتقدمة، لا سيما في صناعة أشباه الموصلات (Asian Economic Policy Review، 2021).
3. السياسة الاجتماعية والإصلاحات الداخلية: كانت الحكومة التايوانية تحت قيادة تساي إنغ–وين فاعلة في مجال الإصلاحات الاجتماعية. في عام 2017، تم إصلاح قوانين العمل التايوانية لتعزيز حقوق العمال، خاصة في مجالات العمل غير الرسمي والعمل المرن. كما تمت تعزيز سياسات التعليم العام، مع التركيز على التحول الرقمي في النظام التعليمي، خاصة في استجابة

لجائحة كوفيد–19. حكومة تساي أيضًا قادت عددًا من الإصلاحات في مجال الرعاية الصحية، والتي تتضمن تعزيز التمويل الوطني للرعاية الصحية العامة وتحسين آلية تقديم الخدمات (Asian Studies Review، 2022)

4. السياسة الخارجية: العلاقات مع الصين والعالم

أ– التوترات مع الصين خلال فترة حكم تساي إنغ–وين، ازدادت التوترات بين تايوان والصين. الصين، التي تُعد تايوان جزءًا من أراضيها بموجب سياسة "الصين الواحدة"، حاولت عزل تايوان دوليًا من خلال الضغط على الدول الأخرى لمنعها من الاعتراف رسميا بتايوان. كما أرسلت الصين العديد من الطائرات الحربية والسفن الحربية بالقرب من الأراضي التايوانية في استعراض للقوة العسكرية. تايوان ردت بتعزيز دفاعاتها الوطنية، وزيادة الإنفاق العسكري، وتعميق علاقتها مع الولايات المتحدة والدول الغربية. الحكومة التايوانية وضعت استراتيجية للتصدي للتوسع العسكري الصيني مع التأكيد على الاستقلالية السياسية والاقتصادية (Taiwan Ministry of Health and Welfare Report، 2021).

ب– العلاقات مع الولايات المتحدة تحت قيادة تساي، تحسنت العلاقات مع الولايات المتحدة بشكل كبير، حيث حصلت تايوان على دعم عسكري أكبر. بالإضافة إلى ذلك، تحولت العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة إلى شراكة استراتيجية، حيث تدعمت الاتفاقيات التجارية بما في ذلك الدخول في محادثات حول الانضمام إلى اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ (International Relations Journal، 2023).

ت– السياسة الدفاعية: تعزيز القوة العسكرية في ظل التهديدات المتزايدة من الصين، حافظت الحكومة التايوانية على سياسة تحديث مستمر لقواتها المسلحة. تسعى تايوان إلى توسيع قدراتها الدفاعية، بما في ذلك تطوير القدرات الدفاعية غير التقليدية مثل الدفاع السيبراني والذكاء الاصطناعي في المجالات العسكرية. كما سعت الحكومة إلى تعزيز التعاون العسكري مع الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة. في عام 2019، وافق الكونغرس الأمريكي على مبيعات أسلحة بقيمة 8 مليارات دولار لتايوان، بما في ذلك معدات صواريخ وأنظمة دفاع جوي. هذا التعاون في المجال الدفاعي يعد من أهم أدوات الحكومة التايوانية في مواجهة التهديدات الصينية (International Security، 2021).

سادساً: الانتخابات الرئاسية 2024 في تايوان ستكون نقطة تحول مهمة في مستقبل السياسة الداخلية والخارجية للدولة. المنافسة الرئيسية ستكون بين الحزب الديمقراطي التقدمي (DPP) الذي تدعمه تساي إنغ–وين، والحزب الوطني (KMT) الذي يدعو إلى تقارب أكبر مع الصين. في حين أن الحزب الوطني يفضل سياسة أكثر مرونة تجاه الصين، فإن الحزب الديمقراطي التقدمي يتبنى موقفًا أكثر استقلالية، وهو ما يخلق توترًا داخليًا في السياسة التايوانية (Taiwan's 2024 Elections: Implications for Cross–Strait Relations، 2024).

الفرع الثاني: أداء المؤسسة التشريعية

تُعد المؤسسة التشريعية في تايوان، المعروفة باسم "يوان التشريعي"، جزءاً مهماً من نظام الحكم الديمقراطي البرلماني. وتؤدي دوراً محورياً في صياغة القوانين، مراقبة الأداء الحكومي، وضمان التوازن بين السلطات. في الدورة الانتخابية الأخيرة (2020–2024)، شهدت المؤسسة التشريعية تطورات سياسية واقتصادية تعكس ديناميكيات الصراع بين الأحزاب السياسية الكبرى في البلاد، مع التركيز على قضايا الهوية الوطنية، العلاقات مع الصين، والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية (Fell، Taiwan's Political Parties and Elections: From Authoritarianism to Democracy، 2005).

1. السياق السياسي– نتائج الانتخابات التشريعية: في الانتخابات الأخيرة التي أجريت بالتزامن مع الانتخابات الرئاسية في يناير 2020، فاز الحزب الديمقراطي التقدمي (DPP) بأغلبية واضحة في البرلمان، مما مكّن الرئيسة تساي إنغ ون من تنفيذ أجندتها السياسية بسهولة نسبيًا. حصل الحزب على 61 مقعدًا من أصل 113 مقعدًا، بينما حقق حزب الكومينتانغ 38 (KMT) مقعدًا.

هذه النتائج عكست استمرار الدعم الشعبي للنهج الداعي إلى الحفاظ على استقلال تايوان الفعلي في مواجهة الضغوط المتزايدة من الصين، إلى جانب التركيز على الإصلاحات المحلية (Cabestan، 2020).

لقد أدت المعارضة بقيادة حزب الكومينتانغ (KMT)، دورًا ناقدًا لأجندة الحزب الديمقراطي التقدمي، خصوصاً فيما يتعلق بالقضايا المرتبطة بالعلاقات مع الصين وتطورات الأمن القومي. رغم ذلك، عانت المعارضة من انقسامات داخلية أعاقت قدرتها على تحقيق تأثير فعّال داخل المؤسسة التشريعية.

2. الأداء التشريعي: إصلاحات اقتصادية واجتماعية ركز البرلمان على دفع أجندة اقتصادية تقدمية، شملت قوانين لتعزيز الصناعات المحلية، تحسين قوانين العمل، ومواجهة تداعيات جائحة كوفيد-19، من أبرز التشريعات:

أ. إقرار حزم تحفيز اقتصادي للتعامل مع تداعيات الجائحة.

ب.تعزيز قوانين العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين.

ت.قضايا الأمن القومي والعلاقات الخارجية واجه البرلمان تحديات متزايدة مع تصاعد التوترات مع الصين، حيث اعتمد تشريعات تهدف إلى تعزيز الدفاع الوطني، من بينها زيادة ميزانية الدفاع. كما دعم سياسات الحكومة لتعزيز العلاقات مع الحلفاء الإقليميين والدوليين.

ث.شفافية الأداء ومشاركة المواطنين رغم الإنجازات التشريعية، واجه البرلمان انتقادات تتعلق بالشفافية وضعف التواصل مع المواطنين. وظهرت مطالبات بتطوير آليات لمشاركة أوسع من المجتمع المدني في صياغة السياسات (Schubert، 2021).

3. التحديات: من اهم التحديات هو تراجع الحوار السياسي البناء حيث شهدت الجلسات التشريعية استقطاباً حاداً بين الحزبين الرئيسيين، مما أثر على جودة النقاشات السياسية وأدى أحياناً إلى تعطيل العمليات التشريعية، فضلاً عن القضايا البيئية والمناخية: رغم الجهود المبذولة، تعرض البرلمان لانتقادات لعدم تقديم استراتيجيات كافية للتعامل مع التحديات البيئية، وهو ما أثار قلقاً بين الناشطين البيئيين (Fell، Government and Politics in Taiwan، 2018).

المطلب الثالث: اداء المؤسسات للدولة بولندا

يندرج أداء المؤسسات الدستورية في بولندا بكل من الاتي:

اولاً: أداء المؤسسة التنفيذية: في الفترة الرئاسية الأخيرة، شغل الرئيس أندجي دودا منصبه منذ إعادة انتخابه في عام 2020، وهو مدعوم من حزب "القانون والعدالة" (PiS)، الذي يتمتع بنفوذ كبير في البرلمان البولندي. حزب القانون والعدالة يتميز بسياسات محافظة اجتماعيًا وقومية، ما أدى إلى تحولات كبيرة في بعض جوانب الإدارة التنفيذية. من بين الإصلاحات التي أثارت الجدل كانت تغييرات النظام القضائي، والتي انتقدها الاتحاد الأوروبي معتبرًا أنها تهدد سيادة القانون (Sadurski، 2019).

1. الأداء الاقتصادي: تميزت بولندا خلال السنوات الأخيرة بنمو اقتصادي قوي نسبيًا مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي الأخرى. إدارة الجائحة (COVID-19): اتبعت الحكومة سياسات مالية تحفيزية لدعم الشركات والأسر خلال الجائحة، مما ساعد الاقتصاد على التعافي بسرعة (Górniak، Economic Recovery in Poland Post-COVID-19، 2022).

2. سياسات الرفاهية: ركزت الحكومة على برامج اجتماعية مثل "500+" التي توفر دعمًا ماليًا للأسر التي لديها أطفال، ما ساهم في تحسين الظروف المعيشية للعديد من الأسر البولندية، لكنه أثقل كاهل الميزانية العامة (World Bank، 2022).

3. العلاقات الدولية على الصعيد الخارجي: كان أداء بولندا التنفيذي مركّزًا على تعزيز أمنها القومي وعلاقاتها مع دول الناتو، خاصة في ظل الحرب الروسية الأوكرانية. السياسات الدفاعية: لعبت بولندا دورًا رئيسيًا في تقديم الدعم لأوكرانيا عبر المساعدات الإنسانية والعسكرية.

4. التوترات مع الاتحاد الأوروبي: واجهت الحكومة البولندية تحديات مستمرة بسبب خلافات تتعلق بسيادة القانون، وحقوق الأقليات، وقضايا البيئة، مما أدى إلى تهديدات بتجميد التمويل الأوروبي المخصص لبولندا. (Zięba، 2021).

ثانياً: أداء المؤسسة التشريعية: شهدت بولندا خلال الفترة الرئاسية الأخيرة (2020–2024) تطورات ملحوظة في أداء المؤسسة التشريعية، المتأثرة بشكل كبير بالصراعات السياسية الداخلية والخارجية. البرلمان البولندي، المكون من مجلس النواب (Sejm) ومجلس الشيوخ (Senat)، كان محورًا للتوترات بين الحكومة والمعارضة، كما لعب دورًا بارزًا في رسم السياسات المحلية والخارجية، وسوف يتم ادراج اهم المجريات خلال الفترة المذكورة بكل من الاتي (Górniak، Poland's Security Policy Amidst Regional Tensions، 2023):

1. الأداء التشريعي: تشريعات مثيرة للجدل خلال الفترة الرئاسية الأخيرة، أصدر البرلمان البولندي عدة قوانين أثارت جدلًا داخليًا ودوليًا، منه إصلاح النظام القضائي: أقر البرلمان قوانين تؤدي إلى تقويض استقلالية القضاء، مما أثار انتقادات الاتحاد الأوروبي ومنظمات حقوق الإنسان (Fomina، 2020).

2. قوانين الإعلام: شهد البرلمان مناقشات حادة بشأن قوانين تنظيم وسائل الإعلام، التي اعتبرتها المعارضة محاولات لتقييد حرية التعبير.

3. القضايا الاجتماعية: لعب البرلمان دورًا حاسمًا في إقرار قوانين تتعلق بالإجهاض، مما أدى إلى احتجاجات واسعة النطاق في جميع أنحاء البلاد.

4. الرقابة على الحكومة: رغم الأغلبية التي يتمتع بها حزب القانون والعدالة في مجلس النواب، كان مجلس الشيوخ أداة هامة في تقييد بعض السياسات التنفيذية. ومع ذلك، كان تأثير الرقابة محدودًا بسبب سيطرة الحزب الحاكم على مؤسسات الدولة. (European Parliament Reports، 2022) العلاقة مع الاتحاد الأوروبي شهدت الفترة الرئاسية الأخيرة تصاعدًا في التوتر بين بولندا والاتحاد الأوروبي بسبب سياسات البرلمان التي تتعارض مع معايير الاتحاد.

5. آلية سيادة القانون: صادق البرلمان على تشريعات دفعت الاتحاد الأوروبي إلى تطبيق آليات خاصة لضمان الامتثال لمبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان.

6. الصناديق الأوروبية: أدى الأداء التشريعي إلى تجميد بعض الأموال الأوروبية المخصصة لبولندا بسبب مخاوف من سوء استخدامها.

7. العلاقة بين المجلسين: شهدت العلاقة بين مجلس النواب ومجلس الشيوخ تباينات كبيرة، حيث كان مجلس الشيوخ يعيد النظر في العديد من التشريعات المثيرة للجدل التي يمررها مجلس النواب.

8. الضغط الشعبي: أثرت الاحتجاجات الشعبية، خاصة فيما يتعلق بقوانين الإجهاض وسيادة القانون، على أجندة البرلمان التشريعية. التعامل مع الأزمات لعب البرلمان دورًا محوريًا في صياغة السياسات المتعلقة بجائحة COVID-19 والحرب الروسية الأوكرانية.

9. استجابة الجائحة: سن قوانين لتوفير الدعم المالي للأسر والشركات.

10. الأمن القومي: صادق البرلمان على زيادة الميزانية الدفاعية استجابة للتهديدات الإقليمية.

الخاتمة

تُعدُّ الأنظمة السياسية، سواء الرئاسية أو المختلطة، أحد الركائز الأساسية التي تؤثر على بنية الحكم وآليات اتخاذ القرار داخل الدول. من خلال دراسة تطبيقات هذه الأنظمة في كولومبيا، تايوان، بولندا، يظهر أن نجاح أي نظام سياسي لا يعتمد فقط على بنيته النظرية، بل على مدى توافقه مع السياقات التاريخية والثقافية والاجتماعية لكل دولة.

وقد أوضح البحث أن لكل من النظامين مزاياه وتحدياته؛ فالنظام الرئاسي يتميز باستقلالية واضحة للسلطة التنفيذية، مما يعزز الاستقرار أحيانًا، لكنه قد يؤدي إلى نزعات استبدادية في غياب رقابة فعالة. في المقابل، يسعى النظام المختلط إلى تحقيق توازن بين السلطات التنفيذية والتشريعية، لكنه قد يكون عرضة للصراعات بين هذه السلطات، خصوصًا في ظل عدم وضوح الصلاحيات أو انعدام الثقة السياسية.

وتكشف نتائج الدراسة المقارنة بين النماذج التطبيقية محل البحث عن وجود تباين في مستوى الأداء المؤسسي المرتبط بنمط النظام السياسي المعتمد في كل حالة. ففي كولومبيا، أظهر الطابع الرئاسي للنظام السياسي ميلًا إلى تركّز السلطة التنفيذية، الأمر الذي انعكس على سرعة اتخاذ القرار في بعض المجالات، أما في تايوان فقد أتاح الطابع شبه الرئاسي للنظام السياسي درجة من التوازن النسبي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وفي بولندا بينت الدراسة أن طبيعة الترتيبات الدستورية شبه الرئاسية أسهمت في تعزيز دور البرلمان في العملية التشريعية وصنع السياسات، إلا أن التباين في مراكز القوة داخل السلطة التنفيذية قد يؤدي إلى حالة من الجمود المؤسسي في حال غياب التوافق السياسي بين رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء.

وتشير النتائج إلى أن نمط النظام السياسي لا يؤثر بصورة مباشرة فقط في توزيع الصلاحيات الدستورية، بل يسهم كذلك في تشكيل أنماط التفاعل بين المؤسسات الرسمية، بما ينعكس على مستوى الحوكمة وكفاءة عملية صنع السياسات العامة، لاسيما في سياقات الأزمات السياسية.

الشكر والتقدير: يرغب المؤلفين في التعبير عن تقديرهم لكل من زودهم بالمواد اللازمة لهذه البحث.

تضارب المصالح: يصرح المؤلفين بأنهم لا يملكون أي مصالح متضاربة او علاقات شخصية معروفة من شانها ان تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

مساهمات المؤلفين: المؤلف الأول: المنهجية والكتابة–المراجعة والتحرير . المؤلف الثاني: معاجلة البيانات، المنهجية، الكتابة.

المصادر

بروس أكيرمان. (2005). "فشل الآباء المؤسسين: جيفرسون ومارشال وصعود الديمقراطية الرئاسية". جامعة هارفارد.

خوان لينز . (1994). "الديمقراطية الرئاسية أو البرلمانية: هل تُحدث فرقًا؟"، ضمن كتاب "فشل الديمقراطية الرئاسية". *ضمن كتاب "فشل الديمقراطية الرئاسية"* جامعة جونز هوبكن.

الدستور الكولومبي 1991 المعدل 2015.

الدستور جمهورية بولندا لسنة 1997 والمعدل 2006.

الدستور جمهورية تايوان لسنة 2005.

صامويل هنتنغتون،. (1991). "الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين". جامعة أوكلاهوما.

طه حميد العنبكي. (2012). النظم السياسية والدستورية المعاصرة–أسسها وتطبيقاتها. ط1،. العراق: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.

علي هادي الشكراوي. (2014). "النظام المختلط". العراق: جامعة بابل، كلية القانون.

ماثيو شوجارت وجون كاري. (1992). "الرؤساء والجمعيات: تصميم الدساتير وديناميكيات الانتخابات".

موريس دوفيرجيه. (1980). نموذج جديد للنظام السياسي: الحكومة شبه الرئاسية"، المجلة الأوروبية للبحث السياسي.

Taiwan's 2024 Elections: Implications for Cross-Strait Relations .(2024) .*East Asia Forum*.

Universidad Externado de Colombia .(2023) .Desafíos de representación regional en el Congreso . *Desafíos de representación regional en el Congreso* .Bogotá: Facultad de Derecho.

Asian Economic Policy Review .(2021) .Taiwan's Industrial Policy and the Rise of High-Tech . *Asian Economic Policy Review*.

Asian Studies Review .(2022) .Taiwan and China: The Struggle for Sovereignty .*Asian Studies Review*.

International Crisis Group .(2023) .Polarization and Legislative Deadlock in Colombia .*Polarization and Legislative Deadlock in Colombia* .Brussels.

International Security" .(2021) .Taiwan's Defense Policy in the Face of Chinese Threats .*Vol. 47, No. 2*.

Journal of Democracy .(2019) .Asia?", Taiwan's Democracy: A Model for .*Vol. 30, No. 4.,*

Taiwan Ministry of Health and Welfare Report .(2021) .*Taiwan's Healthcare System and its Future Directions* .

Cámara de Comercio de Bogotá .(2023) .Avances en transparencia y participación ciudadana en el Congreso .Bogotá.

César Tovar" .(2019) .Colombia's Economic Reforms in the 21st Century." Latin American Politics and Society 61 .*no*.

Colombia's Foreign Policy Under Duque." El Tiemp .(2020) .Colombia's Foreign Policy Under Duque." El Tiemp.

Dafydd Fell .(2005) .Taiwan's Political Parties and Elections: From Authoritarianism to Democracy .*Taiwan's Political Parties and Elections: From Authoritarianism to Democracy* .London: Routledge.

Dafydd Fell .(2018) .Government and Politics in Taiwan .Dafydd Fell ،*Government and Politics in Taiwan* .London :Routledge.

European Parliament Report.(2022)

Gunter Schubert .(2021) .Taiwan's COVID-19 Management: Success, Challenges, and Implications .*Asian Survey 61*.

Human Rights Watch. World Report 2020: Colombia. (2020). *Human Rights Watch. World Report 2020: Colombia.* New York: Human Rights Watch.

International Crisis Group .(2020) .Tsai Ing-wen's policy directions .*International Crisis Group*.

International Relations Journal .(2023) .US-Taiwan Relations under Tsai Ing-wen: Strategic Cooperation and Diplomatic Implications .*International Relations Journal*.

J & .Kucharczyk, J. Fomina" .(2020) .Democratic Backsliding in Poland .*International Political Science Review*.

J. Górniak .(2022) .Economic Recovery in Poland Post-COVID-19 .*Economic Research Journal*.

J. Górniak .(2023) .Poland's Security Policy Amidst Regional Tensions .*International Affairs*.

Javier Guzmán" .(2020) .Environmental Politics in Colombia: A Balancing Act." Environmental Politics . *no4*.

Jean-Pierre Cabestan" .(2020) .Cross-Strait Relations under Tsai Ing-wen: Constraints and Challenges .".*China Perspectives*.

Laura Díaz" .(2020) .Corruption in Colombia: A Study of Political Scandals." Latin American Research Review . *no2*.

R. Zięba .(2021) .Poland's Foreign and Security Policy: Problems of Compatibility with the European Union .*Palgrave Macmillan*.

Sánchez, J. (2020). "Peace or Fragility? The Implementation of the Colombian Peace Accord." Journal of Conflict Resolution 64. *no1*.

Transparency International .(2023) .Accountability and Oversight in Colombia's Congress . *Accountability and Oversight in Colombia's Congress* .Berlin.

Universidad de los Andes" .(2023) .Estudio sobre las reformas tributarias y la polarización en el Congreso ".*Estudio sobre las reformas tributarias y la polarización en el Congreso* .Bogotá: Departamento de Ciencia Política.

W. Sadurski .(2019) .Poland's Constitutional Breakdown .W. Sadurski ،*Poland's Constitutional Breakdown* .Oxford University Press.

World Bank .(2022) . *Poland Economic Update* .